الخدمات المكتبية العامة فى محافظة المنوفية دراسة ميدانية لواقعها والتخطيط لمستقبلها*

عرض

الدكتورة/ حسناء محمود محجوب

مدرس بقسم المكتبات - بآداب المنوفية

تعتبر المكتبات العامة من أهم أنواع المكتبات لأنها تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع دون تحديد لمستويات عمرية، جنسية، دينية، سياسية، تعليمية،... إلخ كما أنها تهتم بجميع مجالات المعرفة الإنسانية رغم تركيزها على الموضوعات التى تهم البيئة التى تخدمها (زراعية، صناعية.... إلخ).

لذلك تعتبر دراسة هذه النوعية من المكتبات دراسة تطبيقية من الدراسات الهامة التى تلعب دوراً هاماً فى تطوير المجتمع وتنميته ثقافياً وإجتماعياً وعلمياً وبصفة خاصة تلك المكتبات التى تقدم خدماتها فى المحافظات الأقليمية أى بعيدا عن العاصمة القاهرة، وتعتبر هذه النوعية من الدراسات إحدى المهام الرئيسية للجامعات ـ والجامعات الإقليمية بصفة خاصة ـ حيث قرر المجلس الأعلى للجامعات فى ندوته سنة ١٩٧٠ أن النهوض بالمجتمع والمعاونة فى حل مشاكله وتعمير الأرض وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائه هى إحدى مهام الجامعة حيث تحقق بذلك رسالة من أهم الرسالات التى يجب على الجامعات أن تؤديها ألا وهى رسالة الجامعة الإجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا فقد إهتمت هذه الرسالة التى نحن بصددها الآن والتى قدمت إلى قسم المكتبات بكلية الآداب فى جامعة المنوفية بهذه النوعية من الدراسات التى تساعد الجامعة فى تحقيق رسالتها بالنهوض بالمجتمع ثقافيا وعلميا.. إلخ. ولعل أهمية هذه الرسالة ترجع أيضاً إلى أنها أول رسالة أكاديمية

* محمود عبد الكريم الجندى. الخدمة المكتبية العامة فى محافظة المنوفية: دراسة ميدانية لواقعها والتخطيط لمستقبلها/ إعداد محمود عبد الكريم الجندى، إشراف شعبان عبد العزيز خليفة، ومشاركة أمنية مصطفى صادق .ـ المنوفية: جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم المكتبات، ١٩٩٣ .ـ ٢٢٥، [٣٥] ورقة: أبيض؛ ٣٥سم (رسالة ماجستير).

يجيزها قسم المكتبات بآداب المنوفية وكان من مقومات نجاحها أنها نموذج لإلتحام الجامعة بالمجتمع الذى تقوم فيه بل وقام بعملية هذا الإلتحام أحد أبناء محافظة المنوفية وأبناء الجامعة فى نفس الوقت.

ولا نهدف هنا بالتأكيد إلى التقييم النقدى لهذه الرسالة لأنها قد أجيزت بالفعل وحصل صاحبها على درجة الماجستير ولكننا نهدف فقط إلى عرض أو استعراض محتوياتها ونتائجها لتسليط الضوء عليها وحتى يتسنى للقارىء أن يتعرف على أهم جوانب هذه الرسالة.

لقد وضعت الدراسة أمامها هدفين وحاولت تحقيقهما وهما:-

١ - التعرف على واقع المكتبات التى تقدم خدمة مكتبية عامة لأبناء محافظة المنوفية.

٢ - التخطيط لنشر الخدمة المكتبية العامة حتى تغطى سائر المدن والقرى داخل المحافظة وكذلك التخطيط لجميع عناصر الخدمة المكتبية العامة على أسس علمية يراعى فيها تغطية جميع جوانب النقص الموجودة وذلك فى ضوء المعايير العالمية الخاصة بالمكتبات العامة.

وقد أجريت الدراسة على مختلف أنشطة الخدمة المكتبية العامة داخل محافظة المنوفية خلال السنوات من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ وقد شملت الدراسة (١٩) مكتبه تقدم خدمة مكتبية عامة فى المحافظة موزعة على نوعين هما:-

١ - المكتبات العامة الملحقة بقصور وبيوت الثقافة

٢ - المكتبات المتخصصة والتى تقدم خدمة مكتبية عامة إلى جانب رسالتها المتخصصة وهى:-

أ - مكتبة مديرية التربية والتعليم بشبين الكوم.

ب - مكتبة مركز النيل للإعلام والتعليم بشبين الكوم.

ج - مكتبة المركز الأقليمى لتعليم الكبار فى العالم العربى بسرس الليان.

د - المكتبات التابعة لمديرية الشباب والرياضة.

وتقع الرسالة فى ٢٥٥ ورقة مرقمة بالإضافة إلى ٣٥ ورقة فى تعدادات مختلفة للأوراق تحتل ملاحق أدوات الدراسة، كما تشمل ٣٩ جدولاً و١٦ شكلاً وأخيراً خريطة توضح شبكة المكتبات العامة المقترحة فى محافظة المنوفية.

وقد استخدم الباحث فى إعداده للرسالة المنهج «المسحى التحليلى» للتعرف على واقع الخدمة المكتبية العامة وتحليلها للمساعدة فى التخطيط المستقبلى لها كما استخدم المنهج التاريخى لدراسة بدايات الخدمة المكتبية العامة فى محافظة المنوفية.

كما أعتمد الباحث فى تجميع مادته العلمية على نوعين من الاستبيان: الأول تم توزيعه على أمناء المكتبات العامة محل الدراسة والثانى خاص بالمستفيدين من الخدمات التى تقدمها هذه المكتبات كما اعتمد على المشاهدة أثناء الزيارات الميدانية المتكررة التى قام بها لجميع هذه المكتبات وكذلك المقابلة الشخصية لأمناء هذه المكتبات

وبعض المسئولين فى الجهات الحكومية التابعة لها هذه المكتبات، وأخيراً قائمة مراجعة استخدمها الباحث مع عينة من غير المستفيدين من المكتبات العامة وذلك للتعرف على سبب إحجامهم عن ارتياد المكتبات العامة.

وقد قسم الباحث رسالته إلى سبعة فصول بالإضافة إلى مقدمة تتناول أهمية الدراسة وحدودها وأهدافها والدراسات السابقة ومنهج البحث الذى اتبعه الباحث وأدواته وخاتمة فى نهاية الرسالة تناولت نتائج الدراسة من خلال دراسة واقع هذه المكتبات ثم التوصيات التى يوصى بها الباحث الجهات التنفيذية المسئولة عن هذه المكتبات أو التى من شأنها النهوض بهذه المكتبات ثم قائمة المصادر التى اشتملت على (٥٨) مصدراً عربياً ومترجماً و(١٨) مصدراً انجليزيا وأخيرا ملحق بأدوات البحث والذى اشتمل على استبيان لأمناء المكتبات واستبيان للمستفيدين وقائمة مراجعة لغير المستفيدين.

وقد تناول الفصل الأول (سكان محافظة المنوفية) حيث قام الباحث باعطاء صورة تفصيلية عن سكان المحافظة لتساعده فى عملية التخطيط والتوزيع للخدمة المكتبية العامة التى يهدف إليها، لذلك فقد تضمن هذا الفصل تسع نقاط أساسية :ـ

١ ـ تطور أعداد السكان.

٢ ـ معدل النمو السنوى على مستوى المحافظة وعلى مستوى المراكز.

٣ ـ توزيع السكان حسب السن والنوع.

٤ ـ توزيع السكان حسب الحالة التعليمية والنوع.

٥ ـ توزيع السكان حسب الحضر والريف.

٦ ـ معرفة حجم الأسرة وعدد الأفراد داخل كل غرفة.

٧ ـ دراسة المساكن حسب مصدر المياه ووسيلة الإضاءة الرئيسية.

٩ ـ التعرف على أعداد السكان المنتفعين بالخدمة المكتبية العامة.

أما الفصل الثانى فقد تناول (بدايات الخدمة المكتبيه العامة فى محافظة المنوفية) حيث اشتمل على تاريخ الخدمة المكتبيه فى المحافظة وقد أثبت هذا الفصل أن الخدمة المكتبية العامة تركزت فى مركزى منوف والباجور لقرب قرى المركزين من سرس الليان مقر مركز التربية الأساسية فى العالم العربى، وقد تناول هذا الفصل تنظيم هذه المكتبات من الداخل والنظم الإدارية التى كانت متبعة فى ذلك الوقت فتناول أوقات فتح وإغلاق هذه المكتبات ونظام الإستعارة بها وتنظيم موادها وكذلك مجموعاتها وأوجه النشاط بها وأخيراً موظفيها.

ثم تناول هذا الفصل أيضاً دراسة مفصلة عن مركز اليونسكو بسرس الليان والمكتبة الخاصة به، حيث أثبتت الدراسة أنهما كانا وراء الجهود المبكرة لنشر الخدمة المكتبية العامة فى المحافظة.

أما الفصلان الثالث والرابع فقد تناولا (إدارة المكتبات العامة فى محافظة المنوفية) وذلك من نواحى مختلفة فقد تناول الفصل الثالث تاريخ إنشاء هذه المكتبات ومبانيها ومساحتها وكذلك الأثاث والتجهيزات فى كل مكتبة ثم التمويل.

أما الفصل الرابع فتناول الموظفين وعدد ساعات فتح المكتبة وكذلك عملية التجليد وعملية الجرد.

ثم جاء الفصل الخامس فتناول (مجموعات المكتبات العامة فى محافظة المنوفية) حيث اشتمل على دراسة التزويد وسياسته ومسئولية الإختيار ومصادره..... إلخ ثم واقع المجموعات حيث تناول تجزئتها وفقا لأنواع مختلفة ودراستها نوعياً وموضوعياً وعددياً وحجم الإضافات السنوية ثم تناول فى نهاية الفصل عملية الإستبعاد فى هذه المكتبات.

وجاء الفصل السادس لدراسة (العمليات الفنية فى المكتبات العامة فى محافظة المنوفية) فتناول عمليات الفهرسة الوصفية والفهرسة الموضوعية والتصنيف فى كل مكتبة وما ينتج عن هذه العمليات من فهارس حيث استعرض أنواع الفهارس وأشكالها وتناول الباحث فى نهايته موضوع العلاقات العامة والدعوة المكتبية فى هذه المكتبات.

أما الفصل السابع والأخير فقد تناول (خدمات المكتبات العامة فى محافظة المنوفية) حيث تناول دراسة الخدمات الى تقدمها هذه المكتبات وكيفية أدائها وإجراءاتها.

وقد جاء عرض الباحث للمعلومات فى الفصول من الثالث وحتى السابع فى صورة عرض للواقع الفعلى لهذه المكتبات محل الدراسة ثم التخطيط المستقبلى المقترح لهذه المكتبات وذلك فى كل جزئية من جزئيات هذه الفصول وبذلك يكون قد عرض الواقع ووضع الأسس العلمية التى يجب أن يكون عليها هذا الواقع فى ضوء المعايير فى نفس الوقت.

وقد خرجت الدراسة بعد دراسة الواقع الفعلى للمكتبات العامة فى محافظة المنوفية بـ (٤٤) نتيجة تتصل بتوزيع المكتبات العامة والميزانية والمبانى والأثاث وكذلك النظم الإدارية والتزويد والاستبعاد ثم الإعداد الفنى والفهارس والدعوة المكتبية وأخيرا الخدمات المكتبية والتعاون.

وقد قدمت الرسالة (٦١) توصية لتحسين أوضاع المكتبات العامة فى محافظة المنوفية تتصل بكافة الموضوعات التى خرجت بها النتائج السابق الإشارة إليها ولعل من أهمها:-

*** فى مجال التوزيع الجغرافى :-**

لابد أن يكون التوزيع الجغرافى للمكتبات العامة فى المحافظة توزيعا عادلا بحيث تغطى الخدمة المكتبية العامة جميع مدن وقرى المحافظة. ويأتى ذلك من خلال تنفيذ شبكة المكتبات العامة فى المحافظة والتى اقترحها الباحث فى متن الرسالة.

*** فى مجال المبانى :-**

يجب مراعاة صلاحية مبنى المكتبة العامة لمدة ٢٥ سنة قادمة على الأقل كما يجب وضع علامة مميزة على المبنى من الخارج للدلالة على الغرض الذى أنشئ من أجله المبنى.

*** فى مجال الميزانية :-**

تحديد الميزانية الكافية للمكتبات العامة وفصلها عن ميزانية الأنشطة الثقافية الأخرى وكذلك العمل على جمع التبرعات والمساعدات من الأشخاص والمؤسسات المعنية بالثقافة والرعاية الإجتماعية.

*** فى مجال الأثاث والتجهيزات : ـ**

تزويد المكتبة بالأثاث اللازم والمتنوع من مناضد ومقاعد ورفوف والذى يساعد على استيعاب الرواد والمجموعات والمطابق للمواصفات العالمية وكذلك توفير الأثاث والتجهيزات الخاصة بالأطفال.

*** فى مجال النظم الإدارية : ـ**

وضع تشريع مكتبى (لائحة) خاص بالمكتبات العامة يتصف بالمرونة.

ضرورة الاهتمام باختيار العاملين بالمكتبات العامة وخاصة الموظفون المتخصصون من خريجى أقسام المكتبات وكذلك ضرورة تحديد الإختصاصات لضمان سير العمل بطريقة جيدة على أن يتم تحديد عدد الموظفين على ضوء عدد السكان الذى تخدمه المكتبة كما لابد من الاهتمام بالتدريب الدورى لهم أثناء العمل.

كما أوصت الدراسة فى هذا المجال أيضا بضرورة إنشاء جمعية للمكتبات فى محافظة المنوفية تكون فرعاً لجمعية المكتبات الأم بالقاهرة واشتراك العاملين بها للعمل على رفع كفاءتهم.

*** فى مجال الجرد والتجليد : ـ**

أوصت الدراسة بضرورة إلغاء عملية الجرد السنوى وترك لكل مكتبة حرية تحديد ما تراه مناسبا لإجراء هذه العملية وكذلك يجب توفير الميزانية اللازمة لإجراء عملية التجليد للكتب والدوريات للحفاظ عليها واستخدامها أطول فترة ممكنة.

*** فى مجال التزويد والمجوعات : ـ**

يجب وضع سياسة مكتوبة للتزويد واشراك أمناء المكتبات فى عملية الاختيار وكذلك توفير الأدوات اللازمة لعملية الاختيار والتركيز على الاهداء والتبادل كمصدرين أساسيين للتزويد كما يجب ان تكون المكتبة العامة داخل المدينة أو القرية بمثابة أرشيف أو مركز معلومات لجميع الأنشطة داخل هذا المجتمع الذى تخدمه.

كما أوصت الدراسة فى هذا المجال أيضاً أنه يجب أن تختلف مجموعات كل مكتبة تبعا لإختلاف ميول ورغبات المستفيدين منها ونوعية البيئة التى تخدمها المكتبة وكذلك يجب الاهتمام بعملية الاستبعاد على أن تكون فى حدود ٥٪ سنويا من مجموعات المكتبة.

*** فى مجال الإعداد الفنى : ـ**

توصى الدراسة بإجراء العمليات الفنية مركزيا وتوصيل البطاقات الخاصة بالفهارس جاهزة إلى المكتبات العامة وذلك إعتمادا على خطة تصنيف ديوى العشرى وكذلك موسوعة الفهرسة الوصفية وإصدار فهرس موحد مطبوع لمحتويات شبكة المكتبات العامة كل فترة زمنية.

*** فى مجال الدعوة المكتبة : ـ**

يجب إنشاء قسم بإدارة الخدمات بالمكتبة المركزية خاص بالعلاقات العامة والدعوة المكتبية والتنسيق مع المكتبات العامة فى رسم خطة ووضع برنامج عملى للدعوة المكتبية.

*** فى مجال التوزيع الجغرافى : ـ**

توصى الدراسة باقامة عمليات تبادل الإعارة

بين المكتبات، كما توصى بضرورة تغيير النظام المتبع حاليا. واستخدام نظام البطاقات وكذلك السماح بإعارة المواد السمعية والبصرية.

كما توصى الدراسة فى هذا المجال أيضاً بضرورة العمل على القيام بدراسات المستفيدين كل فترة لمعرفة إتجاهاتهم وميولهم وكذلك تحليل بيانات الإعارة الخارجية والإستفادة منها فى تطوير الخدمات التى تقدمها المكتبة.

كما لابد من توفير مجموعات المراجع بجميع المكتبات وكذلك أخصائى مراجع حتى يتسنى لهذه المكتبات أن تقدم خدمات المراجع والإرشاد للقراء على أكمل وجه ممكن كما لابد من توفير موظف خاص يقدم الخدمات للأطفال.

وتوصى الدراسة كذلك بضرورة استحداث بعض الخدمات كالبث الانتقائى للمعلومات والإحاطة الجارية ومحاولة الاشتراك فى شبكات المعلومات المحلية والقومية والعالمية وإتاحتها للمستفيدين بأسعار ميسرة.

وتوصى الدراسة أخيراً فى هذ ا المجال بضرورة توفير الخدمات الخاصة بالأميين، والمتعلمين حديثا وكبار السن وكذلك توصيل الخدمة المكتبية العامة إلى مرضى المستشفيات ونزلاء السجون ونزلاء دور الرعاية الإجتماعية.